اطية واستكمال للبناء الحضاري

يع المشاركة الشعبية في صنع القرار الوطني

يشارك في التخطيط

ومن الباب الأول الخاص بالتسمية والتعاريف وحتى الباب الأخير المنتهي عند المادة ١٧٤ حرص القانون على إيجاد شراكة حقيقية بين السلطتين المحلية والتنفيذية تقوم على أساس الإنجاز لما يصب في النهاية لمصلحة الوطن والمواطن وترسيخ وتعزيز السيادة الوطنية، في الوقت الذي ضمن فيه أو أوجد استقلالية إدارية ومالية تجمح وتقلص دور المركزية وتعلي من شان ونفوذ الفرد على المستوى المحلي القرية تليها المنطقة فالعزلة وانتهاء بالمديرية والمحافظة، فالوطن وهو بيت الجميع في نهاية المطاف يتوجب على الجميع التلاقي عند مصالحه التي تشترك فيها مختلف الاتجاهات والتيارات السياسية المتوافقة أو المتناقضة سواء على المستوى الإيديولوجي أو التحالفات والتجاذبات والاستقطابات وحتى ١٩ فبراير من العام ٢٠٠١م ظلت اللامركزية في الدستور والأبواب من الواحد إلى التاسع وموادها عبارة عن حبر على ورق بحكم التركيز في المراحل الأولى على عدة قضايا هي في الأصل تهم الوطن كما أشرنا بالسابق حيث انشغلت القيادة بالانتقال التدريجي من الشمولية والأحادية إلى الديمقراطية والتعددية والحرية حيث انصب التركيز على تثبيت دعائم الوحدة وترسيخ التجربة الديمقراطية وإفساح المجال أمام الحرية سواء الفردية أو الجماعية شرط التزام المسئولية.

استمرار تطوير التجربة الديمقراطية

وارتأت القيادة السياسية عدم البقاء عند هذا المستوى بل اما تتقدم خطوة نحو الأمام أو نظل واقفين حتى لانتحجر ومن ثم نعود إلى الوراء وهي بالتأكيد ستكون أخطر مما كان الوضع سائداً قبل ذلك.

فكان لا بد من التقدم حيث جرت عدة تعديلات في بعض المواد الدستورية وبدأت هذه المرة من أعلى أهرام السلطة حيث أقرت مبدأ تحديد الفترة الرئاسية من مالانهاية إلى فترتين تمتد كل منهما «٧» سنوات يمنع تحت أي ظرف تمديد البقاء لفترة ثالثة وجرى تأكيد وضمان ذلك في الدستور المرجعية الأولى الذي لا تقبل إضافة أو تغير أو حذف مادة منه إلا عن طريق الاستفتاء الشامل .

وإزاء تلك التطورات كان لا بد من تحقيق أو تثبيت ما تم إنجازه سابقاً وتكريس أو بحث ومناقشة آلية الانتقال لمرحلة ديمقراطية أخرى مع السماح لتجذير الهوية الوطنية .

وبالفعل تم استبدال طريقة انتخاب الرئيس عن طريق مجلس النواب سواء بطريقة التزكية أو الانتخاب السري إلى الانتخاب الرئاسي المباشر من قبل الشعب ، وجرت أول عملية انتخابات رئاسية مباشرة في منطقة الجزيرة في اليمن وذلك في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م .

وكما خطت بلادنا خطوة إلى الأمام نحو الديمقراطية تولدت رغبة جماعية لتأكيد السابقة بخطوة أخرى تالية فذلك غرائز التطورات الإنسانية في أي مجتمع .. حيث كانت الخطوة التالية من نصيب الديمقراطية المحلية وبدأت من دراسة ووضع البنية القانونية والاستفادة مما لدى الآخرين الذي يتوجب علينا الاعتراف والاستفادة مع مراعاة خصائصنا وعاداتنا وتقاليدنا الحضارية.

وبالفعل استكمل وضع مشروع قانون السلطة المحلية في فبراير ٢٠٠٠م وأقر من قبل مجلس النواب .

وأخذت عملية الاستعداد والقيام بالعديد من الإجراءات لبدء الانتقال إلى مبدأ الممارسة الحقيقية للديمقراطية المحلية مدة عام بالتمام والكمال .

شهدت اليمن في ٢٠ فبراير ٢٠٠١م إجراء أول انتخابات محلية تنافست فيها كل الأحزاب الموجودة على الساحة وصاحبت تلك الانتخابات عملية استفتاء على بعض التعديلات الدستورية وهي تحديد الدورة الرئاسية بفترتين فقط ومراعاة التطورات التي تتسارع من حولنا ولا يمكن أن نظل نراقب فقط دون تحرك كعملية الانفتاح والاندماج في مبادئ الحركة الاقتصادية ومؤسساتها الاقليمية والدولية كمنظمة التجارية العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ومنذ الـ٢٠ من فبراير ٢٠٠١م انتقل نظام السلطة المحلية من الورق إلى الممارسة الديمقراطية الحقيقية حيث تم انتخاب مجالس محلية لكل مركز ومديرية ومحافظة تحكم اليات عمل الميدان والقائم على المشاركة في التخطيط والإشراف والتنفيذ على المشاريع التنموية ذات العلاقة باحتياجات وهموم المواطن وتخفيف اعباء المركزية والانتقال نحو اللامركزية المالية والإدارية والإبقاء على المشاريع الاستراتيجية والخطط العامة والشاملة بيد الدولة .

وبالفعل أخذت تجربة المجالس المحلية تشق طريقها في الواقع العملي.

ثلاث سنوات من المحليات

واليوم وبعد مرور ثلاث سنوات والدخول في الرابعة لا شك أن الممارسة اصطدمت ببعض العراقيل المتسمة وبشكل بارز بتشبث بعض مسؤولي الأجهزة التنفيذية بصلاحياتهم السابقة وعدم ترك الفرصة المناسبة لأعضاء المجالس المحلية أخذ كامل دورهم في حرب بالدولة والحكومة ممثلة بوزارة الإدارة المحلية إلى القيام بعملية مراجعة وتقييم دوري سنوياً لتجربة العمليات وكان المؤتمر الثاني في فبراير الماضي اجتمع فيه كل اعضاء السلطة المحلية في اليمن مع القيادات ومسؤولي السلطة التنفيذية وجرى خلال المؤتمرين نقاشات ساخنة وطرحت قضايا بصورة شفافة .

وبالفعل عززت تجربة المحليات من صلاحياتها المالية والإدارية حيث ضمت إليها أبواب جبائية الزكاة والرسوم للخدمات كذلك استلام مهام إدارية أوسع مما كانت وأصبحت المنشات والمؤسسات التعليمية والصحية خاضعة للسلطة المحلية، أيضاً الإشراف والمتابعة والمراقبة لسير عملية تنفيذ مشاريع البنى التحتية، أيضاً أصبح مدير أمن المديرية خاضعاً لقرارات المجالس المحلية بعد ما كانت له استقلالية واسعة .

ومن أجل تعزيز هذه التجربة الديمقراطية المحلية التزمت الدولة برفع مخصصاتها النقدية السنوية من الموازنة العامة إلى قرابة ١٥٠ مليار ريال وهو رقم مرتفع مقارنة بما كان مخصصاً لها في السنة الأولى .

وترتكز المعادلة على أنه كلما ارتفعت مخصصات المجالس المحلية المالية أي اتسعت درجة استقلالها المالي زاد من فعالية أدائها الإداري والميداني وبمرور الوقت تزداد التجربة ترسخاً وسيشعر المواطن بمسؤولية أكبر أثناء تكرار تجارب اختيار الأعضاء لأن احتكاكهم مباشر ونشاطهم خاضع للمراقبة والتقييم وبالتاكيد ستتحسن عملية اداء ودور المجالس المحلية مع تكرار عملية الاختيار والانتخاب وهنا تكمن فلسفة الديمقراطية التنموية .

إهتمام دولي بديمقراطية المجالس المحلية

ولأهمية الممارسة الديمقراطية وبالذات في نظام السلطة المحلية وتقليص دور المركزية لصالح اللامركزية أولت المؤسسات والمنظمات الدولية المانحة ايضاً المنظمات الغربية غير الحكومية هذه التجربة اهتماماً أكبر وقدمت لها كثيراً من وسائل الدعم والمساندة سواء في الجوانب الفنية او البنى التحتية او الادارية بالذات فيما يتعلق بجوانب المرأة والطفولة والتعليم والصحة وبقية مشاريع البنى التحتية وممايدل على هذا الإهتمام اختيار بلادنا كمقر للقاءين اقليميين الاول قمة الديمقراطيات الناشئة والثاني الذي جرى هذا العام والخاص ملتقى صنعاء للديمقراطات وحقوق الإنسان وضم عدداً من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والفاعلة في هذه المجالات واصدر المؤتمر الاخير الذي عقد في الثلث الأول من شهر يناير بياناً أطلق عليه بيان صنعاء دعا فيه الى ضرورة تعزيز دور الديمقراطية في حياة المجتمع واعطاء دور أكبر واوسع للفئات المهمشة كالمرأة والشرائح الاجتماعية التي فرضت عليها تراكمات اجتماعية وضعاً غير طبيعي وأشاد بيان صنعاء بما قطعته اليمن في مجال المشاركة السياسية والتعددية وحرية الرأي والقول الى جانب الاشادة بمستوى حقوق الإنسان مقارنة بمعظم دول المنطقة

للإطفال ايضاً تجربتهم الديمقراطية

وكل ذلك وغيرها من الحقائق والأحداث والتطور في المسيرة الديمقراطية أكثر من عقد من أجراء أول انتخابات برلمانية وكانت الثالثة في ابريل العام الماضي وبعد ١٤ عاماً من قيام الوحدة واعتماد الديمقراطية والتعددية والانتقال السلمي للسلطة معايير ثابتة ورئيسية في عملية بناء اليمن الحديث المتطلع باستمرار نحو المستقبل بروح متفائلة وعملية الانتقال من تجربة ديمقراطية الى اخرى كانت آخر تجربة انتخابات برلمان الاطفال التي شارك فيها قرابة ٢٢ ألف طفل وطفلة أدلوا باصواتهم في اجواء ومناخات ديمقراطية اجبرت كثيراً من المتابعين والمراقبين على التوقف امامها واحترامها بل وحظيت بالدعم والمساندة من قبل المنظمات والمعاهد والمدارس ذات العلاقة بالديمقراطية سواء داخل الوطن او من الخارج واسفرت النتائج عن اختيار ٣٥ برلمانيا من الاطفال بينهم ١٠ مقاعد للاناث وهو رقم يتجاوز بكثير ماحصلت عليه المرأة في برلمان الكبار كذلك خصصت خمسة مقاعد للفئات المهمشة معاقين حركيا ، صم ، بكم ، ايتام وتنافس على هذه المقاعد اكثر من ٢٤٣ مرشحاً منهم ٧٩ طفلاً في ٣٥ مدرسة و ٤ جمعيات وفئات خاصة منتشرة في عموم محافظات الجمهورية والعملية التي جرت و الشهر ابريل الصغير لفت انتباه المراقبين تركيز الاطفال في حملاتهم الدعائية على قضايا تهم فلسطين والعراق كالدعوة للدفاع عن حقوق الطفل الفلسطيني والعراقي الخاضع لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي الاستيطاني والامريكي ودليل نجاح تجربة الأطفال الديمقراطية في بلادنا ان الانسان اليمني يميل الى مظاهر الحرية والديمقراطية فطرياً مايعزز الحقائق التاريخية ان اليمن شهدت اول تجربة ديمقراطية هي الشورى منذ عهد الدولة السبئية قبل الميلاد وفي عهد الملكة بلقيس كما جاء ذكرها في القرآن الكريم.

ديمقراطية اليمانيين متجذرة في عمق التاريخ

ومادام هذا ديدن اليمنيون عبر العصور ويجسدونه هذه الأيام من خلال تجربة ديمقراطية تولد اختها لاشك ان اليمن ستخطو نحو المستقبل بثبات ورسوخ يزيد من قوتها تحول هذه التجارب الى ممارسات وحياة عملية يومية تبدأ بالقول وتنتهي بالحوار البناء مروراً بالمنافسة والاحتكام الى صندوق الاقتراع وازاء هذه الانطلاقات الديمقراطية يجعل المراقب اكثر ثقة من ان الشعب اليمني سيواصل مسيرته الديمقراطية نحو أهدافه بل وربما يبتكر ممارسات وطرقاً ديمقراطية ناجحة قد تكون غير معروفة لعدد كبير من الشعوب الديمقراطية، وعليه فإن اليمن قد قطعت اشواطاً ديمقراطية اضحت حقائق يعترف بها الاخرون وربما يسعى كثير ممن حرموا مزايا الحرية والديمقراطية في وقت لاحق الى الاستفادة من التجربة اليمنية التي يعترف معظم المسؤولين والمراقبين في الغرب بريادتها وعلى المستوى العربي والاقليمي.

لما لا والديمقراطية تنقلت عبر التار يخ فمن مجلس عرش الملكة بلقيس بمارب الى دستور الوحدة والانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية وانتهاء بانتخابات برلمان الاطفال.

وفي النهاية يظل المطلوب من الديمقراطية المحلية التنموية ماجاء على لسان زعيم الوحدة وصمام امانها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عندما قال: المطلوب ان تضطلع السلطة المحلية بواجباتها عند إعداد الخطط الخمسية بحيث توضع المشاريع في الموازنة ورصدها وتلمس قضايا المواطنين وهمومهم لأن دورهم رقابي اشرافي تنفيذي وكل ذلك يتم بالشراكة في تحمل المسؤولية التنموية وتحقيق المصلحة

الديمقراطية في اليمن نموذج متميز على مستوى المنطقة

مع النظام المحلي مرحلة أكثر نضجاً وفاعلية